النوازل الفقهية في الأطروحات الجامعية: التوجهات، الإضافات المعرفية والإشكالات المنهجية

أ.د إبراهيم القادري بوتشيش*

مقدمـــة: مع تصاعد منحنى الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي وتاريخ الذهنيات، ارتفع إيقاع استثمار وتوظيف النوازل الفقهية، باعتبارها نصّا متميزا يجيب عن العديد من نقط الاستفهام التي يطرحها المؤرخ، ويفكّ شفرات العديد من الألغاز التي بقيت عالقة في مجال الدرس التاريخي، ويسدّ كثيرا من البيضات التي ظلت تشكّل بقعا مهملة في نسيج تاريخ المجتمعات الإسلامية.

ومن نافل القول أن البحث الجامعي، خاصة في شقّه المرتبط بالأطاريح الجامعية الخاصة بالأبحاث التاريخية، ساهم بنصيب وافر في سبك أسئلة بالغة التعقيد، كان سبر غورها وتجميع خيوط الأجوبة عنها، رهنا بما تتيحه النوازل الفقهية من إمكانيات تخصيب حقول التنقيب والاستكشاف، فأفلح في رفع الحجب عن كثير من القضايا المغمورة، بل بلغ إلى حدّ تجديد مسار البحث التاريخي، وإغنائه بالإضافات المعرفية التي أثرت جوانبه، وفتحت فيه أوراشا جديدة قابلة للتمحيص والاستنطاق. لكن هذه النتائج المحمودة التي شكلت النوازل الفقهية شرايينها النابضة لم تخل من زلات منهجية، وهو ما ستسعى هذه الورقة إلى رصده اعتمادا على عيّنات من الأطاريح الجامعية التي أنجزت في التاريخ تحت إشراف وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي في العصر الوسيط[1]، التي وضعت كتب النوازل الفقهية ضمن استراتيجيتها البحثية، وأولتها اهتماما خاصا في توجيه باحثيها من أجل الحفر والتنقيب في تاريخ مجتمع الغرب الإسلامي وذهنياته.

أولا: الموجهات الناظمة لتوظيف النوازل الفقهية في الأطاريح الجامعية: لقد كانت فترة التكوين التي برمجتها وحدة التكوين والبحث في تاريخ الغرب الإسلامي، والتي امتدت من سنة 1999 إلى سنة 2003 عبر فوجين من الباحثين، لتمتدّ بعدها مرحلة البحث إلى سنة 2013، مرحلة تأسيسية انصبّ فيها الاهتمام حول تحسيس الباحثين بالقضايا المنهجية والمصدرية. وإذا كانت كل مناحي المعرفة المصدرية والببليوغرافيا الشمولية قد حظيت بمساحة واسعة من العناية لانسجامها المعرفي

* أستاذ التعليم العالي في تاريخ المغرب الإسلامي- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة مولاي إسماعيل بمكناس- المغرب.

والمصدري مع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فإن كتب النوازل الفقهية حظيت باهتمام ملموس لامتلاكها الرؤية الشرعية لقضايا حسّاسة في فضاء الاختصاص، وباعتبارها تجسّد نقلة نوعية بالمقارنة مع المصادر المكتوبة، وذلك بالنظر لمجموعة من الاعتبارات المتمثلة في تمكين الباحث من التحرّر من إكراهات المصادر التقليدية، وكتابة تاريخ إشكالي بعيد عن السردية والوصف. كما أنها تتيح استحضار الشخصيات المنسية في التاريخ، وتساهم في تغيير أمكنة الأحداث التاريخية (من الأماكن المركزية إلى الهامشية)، وتسمح بتداول المحظور في الكتابة التاريخية، ناهيك عن دورها في إزالة الستار عن التاريخ الأنثوي، وتوجيه بوصلة الإنتاج التاريخي الجامعي نحو التاريخ الاقتصادي وتاريخ الذهنيات، وهو ما سنتناوله في خطوطه العريضة.

1-كتب النوازل والتحرّر من إكراهات الحوليات التاريخية التقليدية: كان التوجه العلمي في وحدة التكوين والبحث المشار إليها، ينطلق مما تتيحه النوازل الفقهية من إمكانية التحرّر من هيمنة الحوليات التاريخية المشدودة إلى نفوذ السلطة الحاكمة، وهي الحوليات التي رمى ابن خلدون مؤلفيها بسهام نقده اللاذع فنعتهم "بالتقليد والغفلة"[2]. كما انطلق توجّه وحدة البحث أيضا من إمكانية تجاوز احتكار الذات السلطانية لمساحة التاريخ، مقابل الانفتاح على تاريخ المحكوم، ومن ثمّ "إسقاط الجدران العازلة التي تجاوزها الزمن" على حدّ تعبير لوسيان فيبرFebvre [3]. وفي الوقت ذاته، تسهم كتب النوازل الفقهية في التحرّر من هيمنة الوثيقة المخزنية الحاملة لتواقيع والأختام السلطانية، وتذوّب طابع التقديس والعبارات الإنشائية التقليدية من قبيل "مولانا الخليفة رضي الله عنه"، و"السدة العالية بالله"، وتقلص من مساحة أخبار طقوس الاحتفال بالبيعة وذكر أخبار الحملات العسكرية، مما يتيح الانتقال إلى فضاء رحب، يعبّر بتلقائية، ويجيب عن أسئلة واهتمامات المجتمع والحياة اليومية للبسطاء[4]، لذلك جاءت نصوصها غير محابية أو مناصرة للنظام المعرفي السائد، بل أحيانا خالفته في التوجّه والمنظور، وهو ما يفيد الباحث في استقصاء التاريخ العميق.

2- كتب النوازل الفقهية واستحضار البسطاء والمجهولين في التاريخ: تأسست توجيهاتنا الناظمة لاستراتيجية كتابة الأطاريح الجامعية في الوحدة المذكورة على السعي أيضا لاستحضار تاريخ الهامش والمهمّش، والكشف عن تاريخ المحكوم بدل التركيز على الحاكم، لذلك لا غرابة أن يشكّل هذا المنطلق عروة وثقى للتواصل مع النوازل الفقهية التي تتغيّر فيها الشخصيات الفاعلة في التاريخ، وتتغيّر معها المعادلة المألوفة في المنتوج التاريخي للعصر الوسيط، فتتحوّل محاور الاهتمام من الراعي إلى الرعيّة، ومن رموز السلطة وعليّة القوم إلى البسطاء والفلاحين والحرفيين والأجراء والرعاة،

ومن النخبة العالمة إلى عالم الأميين والمنبوذين والعبيد والإماء، ومن هيمنة تاريخ الأكثرية إلى حضور تاريخ الأقليات، وبذلك فإن النصوص النازلية تسعى لإقامة نوع من التوازن بين الشخصيات المتنفّذة والفئات المهمشة، وتأسيس قراءة للتاريخ من الأسفل L'histoire vue d'en bas لترميم الحلقات المغيبة في التاريخ، وتقديم أجوبة عن كثير من الأسئلة التي يلفها الغموض.

3- كتب النوازل وتغير جغرافية المكان: كان منطلقنا في أطاريح التاريخ المنجزة في وحدة التكوين والبحث يسعى أيضا لتغيير جغرافية الأماكن التي يشتغل التاريخ في دائرتها عادة، وهي رهان فكري لا يخلو من أشواك التعثر، لكننا وجدنا في كتب النوازل الفقهية أداة اتجاوز بعض المطبات. فالأماكن المألوفة في الحوليات التاريخية كالقصور والدواوين وميادين الحروب تتحوّل في نصوص النوازل إلى المزارع والأوراش الحرفية، وإلى الأسواق ومنازل العوام، وتنتقل من الحواضر إلى البوادي، ومن المركز إلى المناطق القاصية والمعزولة[5]. وإذا كان المفتي يفتي في نوازل الحواضر، فإنه لم يغفل قضايا البادية ونزاعات الماء والجوائح الزراعية، لا بل يدخل بفتاويه إلى أوراش العمل الحرفي وإلى المخابز والأفران، وإلى بيوت الدعارة والأماكن المهجورة، مما يعطي مشهدا جديدا ومتجدّدا عن جغرافية المكان غير المألوفة، أو الخاضعة لرقابة السلطة في الحوليات التاريخية.

4- كتب النوازل واختراق مجال المحظورات: شكّل المجال المحظور إحدى النقط المركزية التي أولتها الأطاريح الجامعية المنجزة في وحدة البحث والتكوين المذكورة عناية خاصة. وقد لاحظنا في هذا السياق أن كتب النوازل الفقهية على عكس الحوليات التاريخية التي أوصدت أبوابها أمام عالم المحظورات، تزخر بأسئلة وأجوبة تمكّن من الوقوف على ما كان يعتبره المجتمع من الطابوهات كالبغاء ومعاقرة الخمر وممارسة السحر، ولعن الرسول (ص)، ناهيك عن التعامل بالرشوة، وغيرها من السلوكات التي تعتبر مشينة في مخيال المجتمع، ولكنها تشكّل جزءا من ثقافته، لذلك جرى الاهتمام بها للكشف عن الوجه الآخر لمجتمع الغرب الإسلامي، ونفض الغبار عن كل ما كان يخضع لرقابة مجتمع محافظ يسعى فيه عقل الضمير الجمعي لقص كل نص يخالف عاداته وتقاليده.

5- كتب النوازل واقتحام فضاء العالم الأنثوي: تمّ توجيه الأطاريح الجامعية إلى الاهتمام بالعالم الأنثوي على مستوى المواضيع المنجزة حول الأسرة أو الحرب أو الديموغرافيا. وقد وجدت تلك الأطاريح في كتب النوازل الفقهية ما أتاح لها تحويل بوصلة الاهتمامات البحثية والانتقال من معالجة العقلية الذكورية إلى العقلية الأنثوية، بحكم ما تزخر به الفتاوى من أحكام حول المرأة ودورها كفاعل حضاري مركزي سواء على مستوى الاقتصاد والفكر، أو على مستوى توجيه

دواليب الأسرة، وهي الأدوار التي حجبتها الحوليات التاريخية، مع بعض الاستثناءات في عالم نساء الطبقة العليا من المجتمع. وبذلك يمكن القول أنه لولا كتب النوازل الفقهية لظلّت المرأة تحتلّ مكانة محتشمة في ثنايا الأطاريح التاريخية المنجزة.

6- كتب النوازل كمصدر أساسي لرصد لتاريخ الذهنيات: من المتفق عليه أنه لا يمكن كتابة تاريخ علمي إلاّ بفحص تاريخ الذهنيات، لذلك ركزت الأطاريح الجامعية المنجزة في إطار وحدة التكوين والبحث على المقاربات الذهنية في التحليل والرصد، وهو ما تؤكده عناوينها. ولحسن الطالع فإن كتب النوازل الفقهية أتاحت لأصحاب الأطاريح هامشا متميّزا مكّنهم من تحليل الآليات الذهنية لمجتمع الغرب الإسلامي من خلال ما تحويه من نصوص حول العادات والأعراف التقاليد والطقوس الاحتفالية، والمشاعر السيكولوجية، والسلوكات المرتبطة بالأزمات، مما أفادهم في سبر أغوار نفسية مجتمع الغرب الإسلامي وانعكاساتها الذهنية. كما استثمروا النصوص النازلية ذات الصلة بالذهنيات من قبيل التغذية واللباس والجسد أو بعض القضايا التواصلية كاللغة. ولا شكّ أن مثل هذه المقاربات تشكّل مفتاحا لقراءة التاريخ، وهو ما يؤكده جاك لاغوف بقوله: "أليس لتاريخ اللباس وهيئة اللباس وطريقة الأكل جاذبية أكثر من تاريخ المعارك والاجتماعات الدولية والجدل البرلماني والحملات الانتخابية التي لا تعدو أن تكون إلا زبدا للتاريخ"[6]. ونميل إلى الظن أن الأطاريح الجامعية المنوه بها قد أجابت- بالنسبة لتاريخ الغرب الإسلامي- عن جزء من السؤال الذي طرحه جاك لاغوف، بفضل ما وفرته لها كتب النوازل الفقهية من مادة تاريخية.

7- كتب النوازل كمصدر للتاريخ الاقتصادي والمعطيات الإحصائية: لعلّ أكبر مطبّة واجهت أطاريح وحدة البحث والتكوين في تاريخ الغرب الإسلامي تكمن في شحّ النصوص الخاصة بالتاريخ الاقتصادي، والفقر المدقع في مجال الأرقام والإحصائيات. وكادت بعض الأطاريح أن تجهض وتتوقف عن مسار البحث لولا فضل كتب النوازل الفقهية. ولا غرو فقد اغترف الباحثون من منهلها عددا كبيرا من النصوص سمحت برصد الإنتاج الزراعي والرعوي في البادية، والنشاط الحرفي بالمدن، ناهيك عن التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، وأشكال العملات النقدية وأوزانها. كما مكّنتهم بعض المؤشرات المنبثة فيها من ملامسة مستوى الاستهلاك من خلال تتبّع القضايا المرتبطة بالتغذية وعلاقتها بالإنتاج الزراعي وعدد السكان، وعلاقتها كذلك بالأمراض والمجاعات. وبفضل بعض الأرقام التي نجدها متفرقة في ثنايا النصوص الخاصة بعدد أفراد الأسرة، استطاعوا استنتاج عدد سكان الدوار أو القرية، ومنها أمكن بناء استنتاجات حول عدد المواليد والوفيات،

وتحويل النصوص إلى رسوم بيانية وجداول إحصائية تفسّر أثر التغيرات الاقتصادية والحروب على بنية السكان.

والواقع أن "الإحصائيات" التي تقدمها النوازل لا تتجاوز مستوى إبرة في أكوام من التبن، مقارنة مع المعطيات الإحصائية في التاريخ الأوروبي التي بلغت حدّ تسليط الضوء على طرق عيش الناس وتصوراتهم لذواتهم ولأجسادهم وحياتهم الأسرية وموقفهم من الحياة [7]، ومع ذلك تبقى تلك الإحصائيات على ندرتها تشكّل مؤشرات هامة لمعرفة التطور الاقتصادي، وهذا ما جعلها منطلقا مؤسسا لبرامج وحدة البحث والتكوين في التاريخ الاقتصادي التي اختارت مواضيع الأطاريح التي تصبّ في هذا الاتجاه، بهدف الاستفادة من كتب النوازل الفقهية.

8- النوازل وتخصيب مجال اختيار الأطروحات المرتبطة بالتاريخ الإشكالي: تتميّز الأطاريح الجامعية التي أنجزت ضمن برنامج وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي، بسعيها لتجاوز رتابة التاريخ السردي، مقابل حرص شديد وجنوح نحو التاريخ الإشكالي. لقد تكونت القناعة الراسخة بأن التاريخ السياسي الكرونولوجي لا يمثل سوى المساحة السطحية لواجهة التاريخ، ومن ثمّ أصبحت مهمة الباحث تقتضي معالجة الإشكاليات التاريخية الدقيقة، وتفكيك آلياتها المعقّدة التي تجمع بين الاقتصادي والاجتماعي والذهني والأنتروبولوجي، وتحويل الاهتمام من الخاص إلى العام، ومن الفرد إلى الجماعة والبنيات والمؤسسات، ومن العرضي إلى المنظّم والثابت[8]، ومن أخبار الحروب وقعقعة السيوف إلى استقصاء الظواهر الطبيعية كالمناخ والكوارث والجفاف والخبز وطبقات السكان والمناجم والمعادن، والدخول إلى عالم البيوت وعوالم الزينة والديكور والمشاعر العاطفية والطابوهات، وكل ما له صلة بهذه العلائق المتماسكة التي تسميها مدرسة الحوليات بأسلوب الشبكة[9]. إن جل هذه الأهداف شكلت أيضا موجهات ناظمة لأطاريح الوحدة المذكورة، وكان الالتزام بها يشكل "ميثاقا" بين المشرف والباحث، لذلك فإنها حرصت على اختيار مواضيع إشكالية. ورغم التخوفات التي اعترت أصحاب الأطروحات، إلا أنهم وجدوا في النوازل الفقهية ما يفيد في بناء تاريخ إشكالي يبدأ بسؤال وينتهي بأسئلة قد تجيب عنها نوازل أخرى، بفضل ما تتضمنه من متون تذلل المواضيع ذات الطبيعة الصعبة والمعقدة، وتتيح للباحث مجالا خصبا ومتجددا لاختيار مواضيع إشكالية، وتجاوز المواضيع " السهلة " التي قتلت بحثا، أو اجترار مواضيع أخرى قد يعاد البحث فيها دون نتائج تذكر. وبهذا التوجه شكّلت النوازل الفقهية مصدر إلهام لاختيار أطروحات جامعية بكرة، تمخّضت عنها نتائج جديدة شكّلت إضافات للبحث التاريخي.

ثانيا: النوازل الفقهية والإضافات المعرفية في الأطاريح الجامعية: استنادا إلى كتب النوازل الفقهية، قدمت الأطاريح الجامعية التي أنجزت في إطار وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط إضافات في مجال المعرفة التاريخية، وذلك انطلاقا من منهجية دقيقة، ورؤية متبصّرة، وأقلام صبورة غير متعجّلة. ويمكن اعتمادا على بعض العيّنات من هذه الأطاريح الوقوف على خمس مجالات استثمرت فيها نصوص النوازل والأحكام استثمارا مكثفا تمخض عن إثراء حقول البحث التاريخي وهي:

- تاريخ الذهنيات
- المجال الديموغرافي
- المجال المائي وطرق الريّ
- الحياة العائلية
- المجال المحظور (الطابوهات)

وقبل أن نعرض لهذه المجالات التاريخية التي اغترفت من فيض النوازل الفقهية، وقدّمت أجوبة عن كثير من الأسئلة العالقة، تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الأطاريح الجامعية المعتمدة في هذه الدراسة استندوا في أبحاثهم على مدونات نازلية مخطوطة، تمّ استغلال بعضها لأول مرة.[10]

1- النوازل وتاريخ الذهيات: تمثل أطروحة الباحث حميد تيتاو في موضوع "الحرب والمجتمع بالمغرب الأقصى خلال العصر المريني: مساهمة في دراسة آثار الحرب على الذهنيات"، العيّنة التي تجسّد نموذج الإسهام العلمي للنوازل الفقهية في كشف النقاب عن تاريخ الذهنيات، خاصة أن الحرب تجسد حالة جمعية تولد مجموعة من الانفعالات والتصورات والسلوكات الاجتماعية. وقد أورد المؤلف في مقدمة أطروحته التي نشرت[11] ما يفصح عن دور كتب النوازل في إضاءة جوانب من تاريخ الذهنيات بالغرب الإسلامي. يقول حميد تيتاو في شهادته حول المادة التي توفرها النوازل:

"لقد ألقت الحروب بظلالها على نوازل هذا العصر، فقدمت أجوبة هامة لكثير من الأسئلة التي ظلّت عالقة في تعاملنا مع المتون السابق ذكرها، وغطّت النقص الحاصل فيها، فكشفت عن الآثار التي خلفتها الحرب على المنتجين ومنتوجهم، وقدّمت مادة هامة ساعدتنا في سبر أغوار المشاكل الاجتماعية والنفسية الداخلية في التنظيم العسكري، خاصة منها قضايا الاغتراب والتكيّف الاجتماعي والنفسي والجنسي، وقضية إدماج الجنود بعد العودة إلى وسطهم الاجتماعي والأسري.

وبالمثل قدّمت كتب النوازل الفقهية معلومات دقيقة للوقوف على وضع الأسرة جراء تفشي ظاهرة الحرب واستمرارها، وأماطت اللثام عن حال المرأة زمن الحرب"[12].

والفاحص لهذه الأطروحة يستشف أن كتب النوازل الفقهية شكّلت ثقوبا استطاع من خلالها الباحث أن يتسلّق درجات جودة التحليل النصّي، ويرتحل من عالم نصوص الحروب إلى عالم نصوص المسكوت عنه في الحروب. كما أفلح- وهو يعالج تاريخ الذهنيات- من رصد الأثر النفسي للحروب على سلوكيات الإنسان، وعلى مشاعره وأحاسيسه التي أنتجت عالما من القيم والعادات المناقضة لقيم عالم السلم. كما كشف انطلاقا من العديد من النوازل أن عقلية الحرب تختلف تماما عن ذهنية السلم والزمن المألوف، بحيث يصبح المألوف في زمن الحرب غريبا، وتشد قاعدة القيم ليصبح الغشّ مثلا أو الاحتكار أمرا عاديا ومألوفا.

كما كشف من خلال النوازل أيضا عقليات ينعدم فيها التوازن بين ذهنية المنتصر وذهنية المنهزم، واستطاع أن يحفر حفرا عميقا في البنية الذهنية للمجتمع المغربي خلال العصر المريني من خلال استقصاء وقع الحروب في وجدان الفرد، وفي نسج عالم سيكولوجي جديد تغيّرت عاداته وفق مقتضيات الحروب نصرا وهزيمة. وبالمثل، أماطت الأطروحة اللثام عن أثر الحروب في قيم الأسرة من خلال تحليلها لظاهرة غياب الأزواج أثناء الحرب أو استشهادهم فيها وما خلفه ذلك من تحول على نفسية الأسرة وعلى قيّم التماسك أو التفتت الأسري. كما أن المادة التي وفّرتها المتون النازلية أكّدت حضور الحرب الوازن في الحياة اليومية، وقدرة المغاربة على تدبير هذه الظاهرة واستيعاب نتائجها من خلال ما أنتجوه من أعراف وتنظيمات[13].

وخلصت الأطروحة إلى تبيان أهمية النوازل من خلال ربطها "بالقاعدة التي ترهن تجديد الأسئلة التاريخية بتجديد المادة المصدرية الكفيلة بمعالجتها والإجابة عنها"[14]، مما شكل مسارا جديدا في الكتابة التاريخية، وهو أمر لا يعزى إلى المنهجية الواعية بأهمية قراءة الذهنيات لفهم الواقع التاريخي للمجتمع فحسب، بل أيضا لكيفية الاستثمار المصدري، وخاصة كتب النوازل التي أحسنت الأطروحة توظيفها.

2- النوازل والمجال الديموغرافي: تشكّل المعلومات التي تقدمها النوازل الفقهية لمجال التاريخ الديموغرافي قيمة مضافة تملأ المساحات الفارغة في حقل البحث التاريخي، فهي تقدم معطيات في غاية الأهمية حول الزواج المبكر، وظاهرة تعدّد الزوجات، وعلاقة ذلك بظاهرة الإنجاب، وما يتمخض عنه من نمو ديموغرافي. وتقدم أطروحة الباحث حميد اجميلي "المسألة الديموغرافية بالمغرب

الأقصى من القرن 6هـ إلى القرن 8هـ/12-14م، مساهمة في دراسة التاريخ الديموغرافي والكمي للغرب الإسلامي" أنموذجا نتّخذه عيّنة تطبيقية لهذا المبحث الخاص بدور النوازل الفقهية في إضاءة المجال الديموغرافي. ويفصح الباحث المذكور في مقدمة أطروحته عن هذه الحقيقة بالقول:

"ولا ننسى كتب النوازل الفقهية التي تتوفر على معلومات غنية بالحياة الاجتماعية، خاصة ظاهرة الزواج والإنجاب من خلال استقراء النوازل واستحضار واقع المجتمع في تلك الحقبة رغم أن هذه المصادر في غالب الأحيان تفتقر إلى تحديد تاريخ ومكان النازلة"[15].

لقد وقف الباحث على عقلية خاصة تمجّد الإنجاب، ووظف ذلك في تفسير قوة النمو الديموغرافي. وفي هذا المنحى أحصى في نوازل الونشريسي ورود موضوع الزواج المبكر 95 مرة، بينما ورد موضوع النساء العانسات 20 مرة [16]، مع تسجيله أهمية هذه الأرقام من في فهم عقلية المجتمع وتأثيرها في ارتفاع نسبة الخصوبة، وتأثير ذلك في معدّل النمو الديموغرافي. كما أفلح في استنتاج العقلية الذكورية السائدة من خلال النوازل الفقهية أيضا، وتأثير ذلك على هرمية المجتمع في تحديد نسبة الذكور من الإناث[17]. وعالج ظاهرة تزويج العبيد من الإماء انطلاقا من النوازل التي أبانت أن الهدف من ذلك يكمن في الإكثار من الإنجاب[18]، فضلا عن تناوله لظاهرة الإنجاب غير الشرعي بما فيها زنا المحارم والاغتصاب[19].

ولعلّ ما يعكس شمولية وتكامل النوازل الفقهية أنها في الوقت الذي وفرت نصوصا خاصة بتفسير التكاثر الديموغرافي، فإنها أوردت أيضا نصوصا- ولو أنها نادرة- حول ظاهرة العزل لتحديد النسل، حيث اعتمد صاحب الأطروحة على فتوى لعبد الله العبدوسي وعلى الونشريسي في موضوع العزل الذي كان بعض أفراد المجتمع المغربي يلجأون إليه لتقليص عدد مواليد الأسرة[20]. كما تتبع من خلال النوازل أيضا ظاهرة الطلاق، وتحريم زواج المتعة التي كانت تحدّ من الإنجاب، ووفاة الأزواج في الحروب، وغيرها من العوامل التي تساهم بالتالي في تخفيض نسبة النمو الديموغرافي[21].

ولعلّ من أبرز المكتسبات التي استثمرها الباحث في متون المدونات النازلية يكمن في المقاربات الإحصائيات التي زودته بها تلك النصوص رغم ما فيها من شحّ ملحوظ، ولكنها سمحت له بالحصول على مؤشرات عدة تحمل دلالات على التطوّر الديموغرافي بالمغرب خلال المرحلة مدار دراسته.

3- النوازل الفقهية والمجال المائي: تعدّ الأطروحة التي حضّرها الباحث سعيد بنحمادة في إطار وحدة البحث والتكوين المشار إليها سلفا ونشرت بعد ذلك تحت عنوان "الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8 الهجريين/13-14م، إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات"[22] من أحسن النماذج التي عوّلت على قراءة واعية وناضجة للمدونات النازلية، في مسعى لاستكشاف أثر الماء في عقلية المجتمع الأندلسي وطرق الريّ بالأندلس خلال المرحلة مدار الدراسة. وقد وفق الباحث المنوّه به في ملء البياضات والبقع المنسية في التاريخ الاقتصادي اعتمادا على النوازل الفقهية، خاصة ما يتعلّق بظروف تهيئة المجال القروي، وطرق تدبير الماء بين أصحاب الأراضي والنزاعات التي كانت تستعر بينهم بسبب الخلل في تدبير استغلال الماء.

يوجز الباحث في مقدمة أطروحته أهمية كتب النوازل في رصد المجال المائي بالقول أنها "تهتم بالجوانب المتعلقة بقضايا الماء بالبادية الأندلسية والمعمار المائي بالمدن، وهي بذلك تغطي النقص الذي تطرحه باقي المصادر في تناولها لنظام الريّ وطرق تهيئة المجال القروي، وخاصة ما تعلّق بالنزاعات على الماء بين شركاء المشهد الفلاحي الواحد، ومن ثمّ فهي تعكس التشريعات النظرية والواقع الهيدرولوجي والعمراني اليومي بالقرى المدن، إذ تتجلى أهميتها في واقعية القضايا المائية التي تفصل فيها من خلال استناد الحكم القضائي والفتوى على الشرع والعرف"[23].

ومن القضايا المهمة التي وقف عليها صاحب الأطروحة اعتمادا على النوازل، ومن تحاليله واستنتاجاته الدقيقة لها أن المفتين ركّزوا في أجوبتهم على العرف والعادة المحليين في تدبير قضايا الماء، وهي شهادة تؤكد دور النوازل الفقهية في الكشف عن الأعراف السائدة بمجتمعات الغرب الإسلامي. كما أفلح إلى حد كبير في جعل النزاعات حول الماء في منطقة الضوء من خلال النوازل أيضا، وأسهب في هذا الجانب إسهابا كبيرا يتسم بعمق النظرة في القراءة والاستيعاب. مما جعله سباقا إلى صياغة أجوبة مقنعة عن جملة من القضايا الشائكة، بفضل ما أتاحته له نصوص النوازل الفقهية المعاصرة للحقبة التاريخية التي درسها، وهو ما لا يمكن بسطه في هذه الدراسة المختزلة، والرجوع إلى أطروحته يغني عن كل التفاصيل، وحسبي فقط أن أنوه باستشهاداته الغزيرة في أطروحته بنوازل الحقبة التي عالجها.

4- النوازل والحياة العائلية في العصر الوسيط: لا سبيل لإنكار ما يعتور الباحث من مطبات مصدرية عند معالجة الحياة الأسرية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط واستكناه بناها وتغيراتها. بيد أن النصوص النازلية تسدي خدمة طيّبة للباحثين، وحسبنا ما أثارته من نقط الاستفهام العديدة

التي طرحت في هذه المواضيع الاجتماعية، وتضمّنت مادة مكثّفة تعبّر عنها الأبواب التي خصّصها مؤلفو النوازل لهذا الجانب من قبيل "باب النكاح" و"باب الطلاق" و"باب المهر والشوار"، وغيرها من الأبواب التي تشكّل مادة دسمة، وتؤكد مقولة أنه لا يمكن الاقتراب من سياج البحث في الحياة الأسرية دون التسلح بترسانة من النصوص التي تحويها النوازل الفقهية. وفي هذا الصدد فإن أطروحة الباحث محماد لطيف الذي درس موضوع "الحياة الأسرية بالمغرب الأقصى خلال العصر المريني 668-869هـ/1269-1465م" تقدم قرينة على ما تتيحه النوازل من متون في غاية الأهمية، وإن وردت مشتتة وغير منظّمة، لكن جمعها وترتيبها يسمح بإضاءة المشهد العام للأسرة المغربية خلال العصر الوسيط. ونستشهد بما ذكره الباحث في مقدمة أطروحته حول النوازل وأهميتها في تثبيت أعمدة دراسته بالقول: "ولا غرو فإن ما يختزنه هذا الصنف من التأليف من مادة علمية غزيرة ومتنوعة، جعلنا نقف في تماس مع العديد من القضايا التي تخصّ الأسرة، كما سمح لنا بالخوض في ظواهر وجوانب بالغة الأهمية من مثيل مسألة الاختيار الزوجي وثمن الزواج وقيمة المهر والصداق [24]، وأشكال العلاقات الأسرية، وأهم النزاعات التي نشبت بين أعضائها، ومشكل الطلاق ونتائجه، كما زودنا هذا الصنف من المضان بمعلومات مفيدة وضافية، مكّنتنا من وضع تصوّر واضح عن وضعية المرأة وأدوارها المختلفة، وإسهاماتها في دخل الأسرة، وكشف النقاب عن بعض الأساليب التربوية المعتمدة"[25].

لقد أفصحت هذه الشهادة بكيفية شمولية عن دور النوازل الفقهية في الكشف عن كيان الحياة الأسرية وعقلية المجتمع المغربي بجهاته ومناطقه المتنوعة في تحديد قيمة المهر، كذا في تفسير ظاهرة العزوف عن الزواج عند بعض الشرائح الاجتماعية، وسنّ الزواج ومدلولاته في المخيال الاجتماعي للمغاربة، والعادات والطقوس الاحتفالية عند الزواج، والعقلية الذكورية التي طغت على الأسرة، وانعكست في الرغبة في إنجاب الولد[26]، ناهيك عن الإضاءات التي تسلّطها النوازل حول الطفل والطفولة[27]. كما أن النوازل الفقهية أماطت اللثام عن تركيبة الأسرة والعلاقات الزوجية والمشاعر العاطفية ونقيضها[28]، وهو ما نجده مغيبا في الحوليات التاريخية التقليدية، مما يجعل النازلة نصّا ضروريا لمؤرخ الحياة العائلية سواء بالإضافات الجديدة التي تتيحها، أو بعملية التكامل مع بعض المعطيات الشحيحة التي وردت في الأسطوغرافيا الوسيطية.

ومما يزيد من قيمة النوازل الفقهية في فضاء هذه الأطروحة التي تعالج موضوع الحياة الأسرية أنها زودت صاحبها بوثائق اجتماعية تخصّ عقود الزواج وعقود الطلاق، ووثائق عدلية حول

تعنيف الزوج لزوجته، فيما يعرف بعقود التدمية، وعقود الوصايا والإرث، وغيرها من الوثائق التي تعز في الحوليات التاريخية، مما شكل لديه منجما غنيا من المعطيات والنصوص التي يمكن أن تولّد مواضيع وثائقية في غاية الأهمية.

وبالمثل سمحت النوازل الفقهية للباحث بكشف النقاب عمّا كان يعتبر من الطابوهات في المجال الأسري مثل الخيانة الزوجية وظاهرة البغاء وزنا المحارم، وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الخارجة عن السلطة والمعروفة في هذه الكتب بــ"مناطق الفساد"، وعدم سريان الأحكام على الأسرات القاطنة في هذه المجالات الخارجة عن سلطة الحكم المركزي. يقول الباحث محماد لطيف عن علاقة النوازل الفقهية بطابو الجنس: "ومن نافلة القول أن الثقافة الفقهية الطاغية على ثقافة العصر الوسيط والتي ترى في موضوع الجنس موضوعا محرما لا يجب الخوض فيه ولا التأليف فيه لم تقف مانعا أمام ورود معلومات دسمة بخصوص العلاقات الجنسية بين الزوجين، فعدم تردّد البعض في اللجوء إلى المفتين للسؤال عن مسائل محرجة تتعلق بطرق المعاشرة والعجز الجنسي، أماط اللثام عن جوانب حميمية من حياة الناس، والتي عادة ما يشوبها الغموض والإبهام"[29].

وفي نفس المنحى، أبانت الأطروحة المنوّه بها عن دور النوازل الفقهية في وضع الأصبع على الجانب السيكولوجي في بعض القضايا الأسرية كالزواج المتعدّد الذي يهدف إلى الإشباع الجنسي، والزواج بالإكراه الذي تترتّب عنه مشاكل نفسية معقّدة، وكلها إضافات مهمة كان بإمكانها أن تظل محشورة في طي النسيان لولا النوازل الفقهية التي تساهم بذلك في إعادة كتابة التاريخ.

5- النوازل واختراق مجال المحظورات: تعتبر دراسة المحظورات من المواضيع الشائكة التي لم تجب عنها الحوليات التاريخية سوى بنصف الكلمات. ويدخل في باب المحظور كل القضايا التي حرّمها الشرع الإسلامي، أو تعارف المجتمع على تحريمها من قبيل الخمور والانحراف الجنسي والبغاء والرشوة والغشّ، والإلحاد ومظاهرة النصارى، وغير ذلك من القضايا التي أحجمت الحوليات عن ذكرها، أو أشارت إليها إشارات عابرة لا تسمح للباحث بتكوين صورة عامة عنها، مما يجعل الوجه الآخر للمجتمع غير ممثّل في الدراسات التاريخية. وفي هذا السياق تأتي النوازل الفقهية كمادة أساسية لرصد هذه المحظورات حيث قدّمت موقفها المعارض لها، بيد أن هذه المعارضة لم تحل دون إفصاحها عن جملة من السلوكات المحظورة التي لم يخل منها مجتمع الغرب الإسلامي في العصر الوسيط على غرار كل المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا.

وفي هذا السياق تأتي أطروحة الباحث مصطفى الدوبلالي الذي اقترحنا عليه أن يكون موضوعها هو "المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط: مقاربة تاريخية"[30]، وقد اعتمد الباحث في معظم هذه الأطروحة على النصوص النازلية، وهو ما يؤكده بقوله في مقدمته لنقد المصادر: "يعدّ أدب النوازل من أهم المصادر المعتمدة في هذا البحث وأيضا الجامعة لأغراضه، وذلك بالنظر لما تنطوي عليه من معلومات تخصّ قضايا المحظور في أشكاله المتنوعة"[31] .

وقد استطاع الباحث من خلال الرجوع إلى كتب النوازل معالجة العديد من القضايا التي ظلّت مهملة في الأدبيات التاريخية، حيث استند إلى نوازل الونشريسي وغيره في قراءة جرائم القتل والدماء والزندقة والإلحاد وسبّ الذات الإلهية، ولعن الرسول (ص)، وارتكاب المحظور كشرب الخمر والمسكرات، وزواج المحارم وزواج المتعة والوساطة في البغاء. كما ألقى أضواء مبهرة على الضرائب غير الشرعية وعلى المعاملات بالغشّ والرشوة، وتزوير العملة، والاستمتاع في الملاهي، والاستماع لآلات اللهو، وغيرها من المشاهد التي كانت محظورة في مجتمع الغرب الإسلامي.

ونعتقد أنه لولا النوازل الفقهية لظلّت هذه القضايا نسيا منسيا تقبع في زوايا وهوامش التاريخ، مما يؤكد أهميتها في الكشف عن التاريخ المخفي، وعن الذهنيات المتمردة على الشرع وعلى الأعراف الاجتماعية، وتساهم في إماطة اللثام عن نفاق المجتمع وعلى سطحية الواجهة التي كان يظهر بها.

يتّضح من خلال نماذج الأطروحات الجامعية التي أتينا على ذكرها، أن النوازل الفقهية ساهمت بشكل وافر في إمداد الباحثين بمعطيات ونصوص في غاية الأهمية، مكنت من إضافة مساحات جديدة لم تكن متداولة من قبل في حقل البحث التاريخي. كما كشفت عن الجوانب المعتمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ العقليات في العصر الوسيط. بيد أن بعضا من هذه الإضافات لا يخلو من شوائب في التعامل المنهجي مع نصوص النوازل، وهو ما سنحلّله في المحور الموالي.

ثالثا: النوازل الفقهية وإشكالية التوظيف المنهجي في الأطاريح الجامعية: من خلال تعاملنا مع الأطاريح الجامعية التي أنجزها الباحثون في وحدة التكوين والبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي في العصر الوسيط، تمكّنا من ملامسة مجموعة من الإشكاليات المنهجية التي طرحت أمامهم تحديات تستلزم المتابعة وتذليل الصعوبات. بيد أن من إنصاف القول

أن جزءا من هذه الإشكاليات ذاتي يرجع في المقام الأول إلى شخصية الباحث ومهارته في توظيف النازلة، في حين أن الجزء الآخر موضوعي يعود إلى النازلة نفسها.

وتأسيسا على ذلك، يمكن التقاط مجموعة من نماذج الإشكاليات المنهجية التي تطرح عند التعامل مع النازلة الفقهية، ومنها:

1- عدم متابعة جواب النازلة: فمعظم الباحثين يهتمون بسؤال النازلة، ويضربون صفحا عن جوابها، ويدعمون الفكرة التي يدافعون عنها في أطاريحهم، أو يناقشون الآراء المضادة انطلاقا من سؤال النازلة فحسب، ونعتقد أن ذلك يجسّد خطأ منهجيا يؤدي إلى بتر النصّ وعدم إدراك دلالاته الكاملة.

صحيح أن السؤال في النازلة يشكّل مادة مهمة تعبّر عن واقع جديد، أو أي شيء طارئ لم يألفه المجتمع ، مما يجعله "حدثا" خاصا يستحق التموقع في مرتبة النصوص المعتمدة. غير أن الجواب عن النازلة لا يقلّ أهمية عن السؤال، لأنه يفحص ويفكك الحدث الوارد في السؤال من وجهة نظر شرعية، ويقدم موقفا "توافقيا" يقبله ضمير المجتمع المتديّن، والمجتمع السياسي، في سياق مواجهة المشاكل الداخلية والظرفية الخارجية، مما يولّد "حدثا جديدا" جديرا أيضا في أن يأخذ مكانته في خانة النصوص المعتمدة، نظرا لما يفصح عنه في معرفة الطريقة الجديدة لتدبير المجتمع في مواجهة التغييرات الطارئة والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية.

وتتعاظم أهمية جواب النازلة إذا علمنا أن الإفتاء لعب في بعض الحقب التاريخية دورا حاسما في توجيه قرارات الأفراد والجماعات، وفي تحديد موقف السلطة من بعض الأحداث الجسام كفتوى الإمام الغزالي في خلع ملوك الطوائف[32]، أو فتوى ابن رشد الجد بتغريب نصارى الأندلس[33]. لذلك فإن الاهتمام بجواب النازلة يشكّل حدثا تاريخيا إضافيا لا ينبغي إغفاله لأنه يجسد استجابة لتحدي، وبالتالي فإنه لا يخرج عن قاعدة التحدي والاستجابة التي نحتها المؤرخ الأنجليزي أرنولد توينبي لفهم عميق للتاريخ.

وقد فطن بعض باحثي وحدة التكوين والبحث المذكورة سلفا إلى هذه الثغرة المعرفية التي تنجم عن عدم متابعة النازلة تحت ذريعة ما هو متداول خطأ من أن الجواب هو مجرد اقتراح لحل مشاكل، فعبّر عن هذا الهاجس العلمي بالقول: "وعلى عكس ما ذهب إليه بعض الباحثين من عدم جدوى الاهتمام بجواب الفقيه المفتي، باعتباره اقتراحا لحل المشكل استنادا على الشرع الإسلامي،

أولينا اهتماما خاصا لهذه الأجوبة إيمانا منا أنها تمثل مواقف الفقهاء التي طالما كان لها دور في توجيه قرارات الأفراد والجماعات".[34]

2- عدم مراعاة زمنية نصّ النازلة وتوطينها: يمكن تصنيف النازلة الفقهية في صنفين: صنف يتضمن ذكر مكان وزمان النازلة، وهذا لا يطرح أي إشكال للباحث. أما الصنف الثاني فهو النازلة التي يتداخل فيه الافتراضي مع الواقعي، وتخلو من ضبط تاريخي أو تحديد مكاني، وهو الصنف المهيمن في النوازل الفقهية، وقد وقع بعض الباحثين في فخّه، عندما خرجوا بأحكام أو انطباعات يحيلون فيها على نوازل تخرج عن الدائرة الزمنية للنازلة، كأن يحيل باحث في التاريخ الوسيط على نازلة وردت في التاريخ الحديث أو المعاصر، والعكس صحيح. فمثل هذه التخريجات غالبا ما تزيغ عن سكة الصواب، اللهم إلا في بعض الحالات التي تتميز فيها الظاهرة المعالجة بالبطء الشديد في التغير والتطور من قبيل بعض العادات الاجتماعية التي بقيت راسخة طوال قرون. وفي كل الأحوال فإن ضبط النازلة زمانيا ومكانيا يعتبر صمام الأمن من أي فخّ توقع النازلة الباحث في شراكه.

وقد وضع أصحاب الأطروحات أصبعهم على هذه الإشكالية المنهجية، ففسّر أحدهم ذلك باهتمام الفقهاء بموضوع النازلة أكثر من اهتمامهم بتاريخها أو مكانها بقوله: "إن اهتمام الفقهاء بحلّ المشاكل المرتبطة باستغلال الماء جعلهم لا يعيرون اهتماما للتأطير الزمني للنوازل المطروحة، لذلك كان عدم تضمن بعض كتب النوازل الفقهية للتحديد الزمني وتداخل الافتراضي والواقعي من سلبيات هذه المصادر"[35].

وفي نفس المنحى يقول باحث آخر: "إن هذا الأدب وفي الكثير من نوازله قد لا يسعف الباحث على استثماره بشكل مثالي إما لوروده خلوا من اسم مكان النازلة وزمانها أو اسم المفتي والمستفتي، فضلا عن تخرّم السؤال وذهاب أكثره"[36].

ويفهم من القول السابق أن ما يزيد من غموض السياق الذي وردت فيه النازلة، ليس خلوها من التاريخ والمكان فحسب، بل أيضا حتى من اسم المفتي والمستفتي اللذان كان بإمكانهما أن يشكّلا مؤشرا يمكن من خلاله تأطير النازلة زمانيا ومكانيا. كما أن عدم اكتمال سؤال النازلة، خاصة في بعض المخطوطات التي أصابتها الأرضة والخروم قد يزيد من غموض الواقعة، مما يجعل النازلة "صالحة لكل زمان ومكان"، وهو ما يطرح إشكالية التعميم والإسقاط التاريخي، وتنعكس هذه الثغرة في لائحة البيبلوغرافيا المستعملة، إذ أن العديد من الباحثين لا يثبتون في هذه اللائحة

سنة وفاة مؤلف المدونات النازلية، مع ما لها من أهمية علمية لأنه من خلال تحديد سنة وفاة المؤلف، يمكن على الأقلّ تأطير النازلة انطلاقا من المرحلة التي عاش فيها، خاصة إذا دعم ذلك ببعض المعطيات المكمّلة.

نفس الملاحظة المنهجية تنسحب على التوطين المكاني للنازلة حيث وقعت بعض الأطروحات في مترلق الإسقاطات حين وظفت نازلة وردت في منطقة أو مدينة على منطقة أخرى، أو نازلة غير موطّنة أصلا وطبقتها على المنطقة التي تعالجها. وبطبيعة الحال فإن الخطأ يكون أفدح إذا كانت النازلة تفتقر للتوطين المكاني والتعويم الزماني الذي يجعلها تترلق في متاهات التعميم المضلل.

3- نقد مدى مصداقية النازلة: رغم ما تتميز به النازلة من عدم تحيّز، وما تتسم به من براءة نسبية، خاصة في شقّ السؤال، فإن جواب المفتي هو نص بشري معرض للخطأ والصواب، وقد لا يخلو أحيانا من مؤثرات تتعلق بوضع المفتي الاجتماعي وتكوينه الثقافي والمذهبي، وبسعيه لتكييف الواقع مع العرف والعادة وبما جرى به العمل، مما يجعل خطاب الجواب غير بريء أحيانا. وقد فطن الباحثون في أطروحاقم إلى بعض ملامح هذه الإشكالية، فأشار الباحث سعيد بنحمادة إلى أن النوازل الأندلسية المرتبطة بالمجال المائي تأثرت إلى حدّ كبير بالحراك السياسي والاجتماعي والثقافي، وبالحصار العسكري المسيحي الذي أجبر الفقهاء على إعادة النظر في المعاملات المتعلقة بالمرافق المائية انطلاقا من مرجعية الشريعة في مسعى للتأقلم مع الواقع[37].

لذلك فإن نقد النازلة كغيرها من النصوص يظلّ شرطا أساسا لاعتمادها، خاصة ما يتعلق بسياق ورود النازلة، وفحص لغتها وما إذا كانت تتطابق مع الظرفية التاريخية التي أنتجتها لغة ذلك العصر، مع ضرورة افتحاص المستفتي والمفتي، وما إذا كانت فتوى هذا الأخير تحمل في طياهّا تعصبا مذهبيا أو انحيازا لحاكم أو جهة متنفذة، وذلك حتى ترتقي النازلة من مترلة النص المقترح للتوظيف في الكتابة التاريخية إلى مترلة النص القابل للتوظيف.

كما يلاحظ أحيانا أن بعض الباحثين يوظفون نصّا نازليا في غير مكانه لدعم فكرة أو رأي يدافع به عن أطروحته، مما يجعل منهجه منهجا انتقائيا يقوم على التحايل على النوازل، فينتقي ما يتماشى مع آرائه، ويترك ما يناقضها. لذلك فإن الموضوعية تقتضي توظيف كل النوازل المتوفرة، وإنزالها في مواضعها حسب ما يقتضيه السياق والمنطق التاريخيين، ثم التكثيف من النوازل- إن وجدت- عوض نازلة واحدة للاستشهاد بها بهدف تأكيد واقعة تاريخية، أو مناقشة مواقف تتسم بالتناقض والتضارب لمحاولة الفهم والاستيعاب، وذلك من أجل بناء تاريخي سليم.

4- غياب المنهج المقارن في النوازل: إن المنهج المقارن في كل الأجناس الأدبية التي تشكّل مصدرا من مصادر التاريخ تعتبر مهمة من أجل ضبط النصّ وتفكيك مضامينه ومعرفة مدى مصداقيته. وقد تكون هذه الرؤية مفيدة بالنسبة للنوازل التي نجدها موزعة بين هذا المصنّف أو ذاك، لمعرفة عناصر الاختلاف والتكامل بين نازلتين أو أكثر. ويكاد مثل هذا المنهج المقارن منعدما في الأطروحات الجامعية التي قدّر لنا الإشراف عليها أو مناقشتها.

ويمكن لهذه المقارنة أن تمتد إلى النصوص الواردة في الحوليات التاريخية وكتب المناقب وكتب الجغرافيا وأدب الرحلات، وكتب التراجم والفهارس وكتب المناقب والتصوف، وغيرها من المناحي المعرفية المكتوبة وغير المكتوبة كالتراث الشعبي والعادات والمعطيات الأنتربولوجية، لا بل يمكن أن تمتد المقارنة إلى المصادر الأثرية أيضا لتحقيق التكامل بين النصوص وإثبات صحة أو خطأ النازلة. وتحضرني في هذا المقام مقارنة قام بها أحد الباحثين بين نتائج حفريات أنجزها باحثون أوروبيون من جهة، ونصّ نازلي من جهة ثانية، فاستنتج من المقارنة تكامل النصين النازلي والأثري، واتفاقهما على المعلومة التاريخية التي يقدمانها. وبيان ذلك أن نازلة وردت على ابن رشد الجد (ت سنة 520هـ) سئل خلالها من قبل قاطني إحدى نواحي شرق الأندلس حول نزاع وقع بين سكان أربعة عشر قرية حول مسجد صغير كانوا يتنافسون في أي قرية يقيمونه فيها للصلاة، علما أن عدد سكان القرية كان هو المعيار المتخذ لتحديد القرية التي يكون لها حظ إقامة الصلاة فيها. ويستشف من فحوى نصّ النازلة المنوه بها أن أصغر قرى تلك الناحية كانت تضم في بداية القرن السادس الهجري/12م حوالي اثنتا عشر دارا، وأن أكبر تلك القرى حسب سياق النازلة كانت تضم ثلاثين دارا.

والملفت للانتباه أن هذه المعطيات الرقمية التي قدمتها النازلة المذكورة ثبتت صحتها، وأكدتها مجموعة الحفريات التي أنجزها الباحث الإسباني خوليو نافارو بلاثون Julio Navarro Palazon بضواحي مدينة مرسية، إلى جانب حفريات أخرى قام بها الباحث الفرنسي أندري بازانا André Bazzana في بعض المواقع التابعة لمدينتي مرسية وبلنسية. ولا غرو فقد بيّنت نتائج هذه الحفريات نفس المشهد الذي أوردته النازلة التي أفتى فيها ابن رشد حين أكدت أن قرى القرنين الخامس والسادس للهجرة بشرق الأندلس كانت تتكون من مجموعات سكنية صغيرة الحجم ومتجانسة إلى حد ما. وكل مجموعة منها كانت تشكل وحدة استيطان تضم عددا متفاوتا من المنازل يصل في المتوسط إلى عشرة منازل ملحقة بمزدرع، وتابعة لمقاطعة ترابية تمتد على مساحة تتراوح بين 100

و300 هكتار، وتفصل بين الوحدات مسافات متفاوتة تتراوح عموما بين 1.5 و2 كلم حسب تقديرات الباحثين معا[38].

إن هذا التكامل بين النصّ الأثري وغيره من النصوص والمتون مع نصوص النوازل الفقهية مسألة في غاية الاهمية، بيد أنها لا توجد إلا بكيفية محتشمة في الأطاريح الجامعية، وهو يدفعنا إلى القول بضرورة تكوين فرق بحث تشمل متخصصين في النوازل والآثار والجغرافيا والاقتصاد وغيرها من العلوم، فكلما تكاملت الاختصاصات في توظيف النازلة الفقهية، كلما زادت ثراءا، وأصبح توظيفها أكثر جدوى.

5- النصّ النازلي واللغة الفقهية المستعصية: من المطبات المعرفية المركزية التي اعترضت الأطروحات الجامعية المنجزة في التاريخ صعوبة اللغة الفقهية التي كتبت بها النوازل، واستعصاؤها على الباحث في فهم بعض المصطلحات والصيغ التعبيرية، فضلا عن طول بعضها، علما أن إدراك لغة النازلة يعدّ جزءا من منهج توظيف النوازل الفقهية. وقد لا حظنا أن معظم الباحثين لا يركزون على المصطلحات الفقهية الواردة في النازلة ولا شرحها في الإحالات، مع ما للمصطلح من مخزون ثقافي ودلالات دينية واجتماعية. ولا شكّ أن عدم الاهتمام بشرح المصطلحات واستكشاف دلالاتها، يؤدي إلى قراءة سطحية للنصّ النازلي، بدل أن تكون قراءة تتميّز بالعمق والنضج، بل قد تكون قراءة مغلوطة في بعض الحالات. لذلك فإننا نقترح إعادة تحقيق بعض المدونات النازلية التي نشرت دون إيلاء عناية خاصة لشرح المصطلحات، وتأسيس معجم لمصطلحات النوازل الفقهية بهدف تيسير مهمة الباحثين والله الموفق.

من جماع هذه الدراسة، تبيّن من خلال نماذج من الأطروحات الجامعية التي اعتمدناها كعينات في تخصص التاريخ، أن النوازل الفقهية ساهمت بشكل وافر في إمداد الباحثين بمعطيات ونصوص في غاية الأهمية، ومكّنت من إضافة مساحات جديدة لم تكن متداولة من قبل في حقل البحث التاريخي، كما كشفت عن الجوانب المعتمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ العقليات في العصر الوسيط. بيد أن بعضا من هذه الإضافات لا يخلو من شوائب بسبب التعامل المنهجي مع نصوص النوازل، يمكن اختزالها في بتر جواب النازلة، وعدم متابعة ما يطرحه المفتي من حلول توافقية تؤلف بين الشرع والمستجدات وضمير المجتمع، وعدم ضبط النازلة بتجاوز سياقها الزمني والمكاني، وتجنّب وضعها على محك النقد باعتبارها نصا بشريا معرضا للخطأ، فضلا عن غياب منهج مقارن يستهدف مقارنة النازلة بالنصوص الأثرية وغيرها من الأجناس الأدبية المكتوبة والمنطوقة، ناهيك عن استعصاء اللغة الفقهية التي كتبت بها النوازل الفقهية، ولا شك أن تجاوز هذه المطبات المنهجية سيسفر عن بناء تاريخي متكامل.

الهوامش:

*- بدأت هذه الوحدة في ممارسة مهامها في التكوين والبحث منذ صدور قرار لجنة الاعتماد بوزارة التعليم بالمغرب، وذلك في كلية الآداب بمكناس سنة 1999. وقد تخرّج منها ثلة من الباحثين والأطر الجامعية الشابة التي أنجزت أبحاث الدكتوراه ضمن برامجها، ونشرت كتبا قيمة في التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات في دور نشر محترمة. كما أن بعض الأطروحات التي أنجزت داخل هذه الوحدة المذكورة نالت جوائز علمية.

2- ابن خلدون، المقدمة، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، دار الكتب العلمية، بيروت 1979، ص 26.

3- Febvre (L), Combats pour l'histoire, Paris, Armand Colin 1953, p343.

4- للمزيد من التفاصيل: أنظر لكاتب هذه السطور: تاريخ الغرب الإسلامي، قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت 1994، ص 30 وما بعدها.---5- أنظر على سبيل المثال: الزياني عبد العزيز بن الحسن مهدي، الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة، مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 1698.

6- جاك لوغوف، التاريخ الجديد، تنسيق جاك لوكوف، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، منشورات المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 59. ويستند جاك لاغوف في مقولته على المفكر الفرنسي Paul Valéry .

7- Aries (Ph), L'histoire des populations françaises et leurs attitudes devant la vie depuis le XVIIIe siècle, Self Paris 1954 , p 115 .

8- بوميان، تاريخ البنى، ضمن كتاب: التاريخ الجديد ....م.س، ص 207.---- 9- المرجع نفسه، ص 193.

10- انظر بيبليوغرافيا الأطاريح المعتمدة بحيث تجاوز بعضها 30 مخطوطة في أدب النوازل.

11- نشرت هذه الأطروحة تحت عنوان: ((الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609 – 869 هـ / 1212 – 1465م، إسهامات في انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية)) تحت إشراف مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، سلسلة أبحاث، منشورات عكاظ 2010، وذلك بقرار من اللجنة العلمية لمكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، وقد حصل صاحبها على جائزة المغرب للكتاب سنة 2010.

12-المجتمع والحرب خلال العصر المريني، ص 22.--- 13- جواب حميد تيتاو في الاستبيان المرسل لأصحاب الأطروحات، ص 1 .

14- نفس الوثيقة والصفحة.---- 15- حميد احميلي، المسألة الديموغرافية بالمغرب الأقصى من القرن 6 هـ إلى نهاية القرن 8 هـ / 12-14م، مساهمة في دراسة التاريخ الديموغرافي والكمي للغرب الإسلامي، نوقشت بكلية الآداب بمكناس سنة 2011، ص 14.

16- المرجع نفسه، ص 95ـ 96 .----17- المرجع نفسه، ص 97 .---18- المرجع نفسه، ص 98 .

19- نفس المرجع والصفحة .---- 20- المرجع نفسه، ص 107 ـ110.---21- المرجع نفسه، ص 110 ـ 113.

22- سعيد بنحمادة، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ / 13 و14م: إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات، دار الطليعة، بيروت (ط1)، 2007 .

23- سعيد بنحمادة، الماء والإنسان بالأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ / 13 و14 م، مساهمة في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات، أطروحة في التاريخ نوقشت بكلية الآداب بالرباط سنة 2006، (مرقونة على الحاسوب)، ص 8 ـ 9 .

24-محماد لطيف، الحياة الأسرية بالمغرب الأقصى خلال العصر المريني، 668 – 869 ه/ 1269 – 1465 م، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب بمكناس سنة 2009، (مرقونة على الحاسوب)، ص 6.---- 25- المرجع نفسه، ص 318 وما بعدها، ثم ص 327 وما بعدها.---26- المرجع نفسه، ص 108.----27- المرجع نفسه، ص 240 وما بعدها.---28-المرجع نفسه، ص 339 .

29- المرجع نفسه، ص 338---30- نوقشت هذه الأطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ بكلية الآداب بمكناس سنة 2012 .

31- مصطفى الدوبلالي، المحظورات في مجتمع الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، مقاربة تاريخية، (مرقونة على الحاسوب)، ص 39.

32- ورد نص الفتوى التي أفتى بها الإمام أبو حامد الغزالي للأمير المرابطي يوسف بن تاشفين بشرعية خلع ملوك الطوائف ضمن رسائل أبي بكر بن العربي التي نشرتها الدكتورة عصمت دندش في مجلة المناهل، عدد 9، ص 169- 173. ينظر أيضا: مجلة الوثائق، المطبعة الملكية بالرباط 1976، ص 205- 208 .

33- ورد نص الفتوى عند الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى أهل الأندلس وإفريقية والمغرب، تخريج مجموعة من الباحثين، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ـــ دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء -بيروت 1981، ج 8، ص56-57.

34- حميد تيتاو، الحرب والمجتمع ....م. س، ص22– 23.---35- سعيد بنحمادة، الماء والإنسان في الأندلس....م. س (النسخة المرقونة)، ص9

36- مصطفى الدوبلالي، م. س، ص39.----37- سعيد بنحمادة، م. س، ص 9

38- يوسف نكادي، إسهامات كتب الفتاوى والنوازل في الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية، مقال نشر في الموقع الإلكتروني: شبكة التاريخ : http://www.eltareekh.com/vb/t7759-2/